المبحث الثاني: التطوّر التاريخي للحقوق والحريات العامة

موضوع حقوق الإنسان وحرياته العامة ليس وليد العصر الحديث، وإنما هو قديم قدم الإنسانية نفسها، ويشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخها وتعاقب حضاراتها، وقد تأثّر سلبا وإيجابا بالظروف الزمانية والمكانية لتلك المجتمعات المتنوعة، وبالتيارات الفكرية السائدة فيها. كما أن لموضوع الحقوق والحريات ارتباط بالشرائع السماوية، خاصة خاتمة هذه الشرائع، ألا وهي الشريعة الإسلامية.

ومن المفيد هنا اختصار هذه المسيرة الزمنية الطويلة إلى ثلاث مراحل تاريخية أساسية، في ثلاثة مطالب: أولها المجتمعات والحضارات القديمة ثم العصور الوسطى، ثم العصر الحديث.

المطلب الأول: الحقوق والحريات في المجتمعات البدائية والحضارات القديمة:

لا شك أن بداية الحياة البشرية كانت بآدم عليه السلام وزوجته، حيث شكّلا معا أوّل أسرة بشرية انبثق عنها أول تجمع بشري على الأرض، وبقيام هذه الأسرة نشأت حقوق الزوجية وحقوق البنوة والأبوة، وقبلها حق الحياة الذي اعتدى عليه قابيل.. وبتكاثر الأسر وتكتلها أحيانا ، وعيشتها عيشة مشتركة، استجدّت حاجات جديدة للتكيّف مع تكاليف الحياة الشاقة، وبما أن الإنسان لا يستطيع توفير كل حاجاته بنفسه، فإنه يسعى إلى تحصيلها ممّا في أيدي الآخرين، وهذا الاحتياج يولّد تصادما وتظالما بين أفراد المجتمع، ومن هنا كان لزاما على هذه التكتلات البشرية أن تضع نظاما اجتماعيا يحافظ على هذه الحقوق والحريات ويوازن بينها حتى لا تتصادم أو تتعرض للاعتداء والطغيان، خاصة عند توسع الحياة المدنية عبر العصور.

وفيما يلي نقسّم الحديث عن الحقوق والحريات العامة في هذه المراحل التاريخية الغابرة إلى قسمين اثنين، أولهما : المجتمعات البدائية ، والثاني: الحضارات القديمة.

الفرع الأول: الحقوق والحريات في المجتمعات البدائية:

يصعب على الباحث التماس حقوق الإنسان وحرياته في المجتمعات البدائية، وذلك لأن كتابة التاريخ –أصلا- بدأت بعد ظهور الحضارات بفترة طويلة. ومع ذلك نجد أن كثيرا من الباحثين قد بنوا نظرياتهم على الحدس والافتراض أو بمحاكاة لحياة القبائل البدائية التي لا يزال يعيش كثير منها إلى الآن في مناطق معزولة. حيث ذهب هؤلاء الباحثون إلى القول بوحشية الإنسان الأول، وشيوعية الملكية والجنس، والعيش حسب ما تمليه الغرائز في جوّ من الحرية المطلقة، والتي لا يقيّدها أيّ قانون.

لكن بالرجوع إلى هدي الوحي الإلهي، يظهر بطلان هذه النظريات في مجملها، لأن الله عز وجلّ لم يخلق البشر عبثا أو همّلا يعيشون حياة الفوضى لآلاف السنين دون إرشاد أو إصلاح.قال تعالى:(وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) (فاطر 24) وقال عز وجل:(وإن من أمة إلا خلا فيها نذير) (الإسراء 17)

وهذا لا يعني الإبطال التام للنظريات السابقة التي صوّرها علماء التاريخ والاجتماع والآثار، وإنما قد تحدث الفوضى والاضطراب والوحشية في حياة الناس أحيانا، وذلك بسبب بعدهم عن الهدي الرباني، وبعدهم عن استعمال نعمة العقل والتفكر والعلم.

الفرع الثاني: الحقوق والحريات في الحضارات القديمة:

هناك عدّة حضارات قديمة شهدتها الإنسانية على مرّ العصور، وبما أنه يصعب على الباحث استقصاء كل هذه الحضارات وتتبع موضوع الحقوق والحريات في طياتها، فإنه سيتمّ التركيز على أهم هذه الحضارات، ورصد بعض الإشارات التي يستشفّ منها حال حقوق الإنسان وحرياته العامة على وجه التقريب. وأهم هذه الحضارات ما يلي:

أولا: الحضارة اليونانية: يرجع تاريخ هذه الحضارة إلى عام (1200 ق م)، وقد امتازت بالفكر الفلسفي والسياسي، ومن أبرز المفكرين والمنظرين الذين اهتموا بالسياسية وحقوق الإنسان "صولون" و "بركليس". فصولون كان حاكما لأثينا وشرّع قانونا سنة (594 ق م) فيه كثير من الإصلاحات، كإلغاء استرقاق المدين المعسر، وإعطاء بعض الحقوق الإرثية للمرأة، لكن هذا القانون أبقى على الطبقية وحرم الرقيق من المشاركة السياسية. أما "بركليس" فقد وضع قواعد النظام الديمقراطي ودعا إلى المساواة، لكن هذه الحقوق والحريات خارج دائرة العبيد.

ويُشار هنا إلى أن هذه الإشراقات الحقوقية لم تأت للإنسان كونه إنسان يمتلك بطبيعته البشرية هذه الحقوق والحريات التي يتوجّب حمايتها، وإنما منحت له باعتباره عوا في الجماعة لا بصفته الشخصية، والدليل هو الإبقاء على الاسترقاق، والتدخل المقيت في الحياة الشخصية، وغياب كثير من الحريات المدنية.

ثانيا: الحضارة الرومانية: عمّرت الحضارة الرومانية 14 قرنا (ق8 ق م – ق 6م)، وفي هذه الفترة الطويلة مرّت حقوق الإنسان وحرياته العامة بتغيرات وتجاذبات كثيرة، حيث في البداية وجد تشابه مع الحضارة اليونانية –الطبقية، حرمان العبيد والفقراء من الحقوق، سلطة مطلقة للزوج على أسرته-

ومن أشهر القوانين التي كان لها أثر حسن على الحقوق والحريات ما يسمى بقانون الألواح الإثني عشر في منتصف القرن (5 ق م) الذي جاء عقب ثورة الفقراء على الأشراف، حيث تُوّجت هذه الثورة بقانون المساواة ونُقش في ألواح نحاسية. غير أنه لا يخلو بدوره من التعسّف، كجواز بيع الآباء لأولادهم، واسترقاق المدين العاجز.

وبتوسّع الرومان عسكريا تعمّق التمييز في المواطنة بين الرومان وغيرهم من الرعايا الذين تحت سيطرتهم إلى عام (212 م)، حيث وضع الإمبراطور آنذاك حدّا للتمييز العنصري بمرسوم قانون الشعوب المستند إلى جميع الأعراف وقواعد العدالة والقانون الطبيعي، وهي مستوحاة من المفكّر الروماني "شيشرون" (106-4 ق م) الذي دعا إلى إزالة كل الفوارق المتعلقة بالدين أو اللغة أو العرق أو الثورة. ومما يُحسب لهذه الحضارة ، كثرة التشريعات القانونية فيها، وتعدد مصادرها، فإلى جانب العرف هناك قوانين صادرة عن الدولة وأخرى من القضاة والفقهاء ومجالس الشعب ، وقد دوّنت هذه التشريعات في ستة مصنفات ثمّ جُمعت باسم: "جامع الحقوق المدنية" ، وهو الذي تأثّرت به معظم القوانين الأوروبية لاحقا.

والجدير بالذكر أن المسيحية بزغ فجرها في الحضارة الرومانية، وجاءت تعاليمها مؤكدة على الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر، وتحرير العبيد، لكن لم تُطبّق هذه التعاليم حتى اعتنق الإمبراطور قسطنطين الديانة المسيحية بداية القرن الرابع للميلاد، لكن رغم ذلك بقي تأثير الدين المسيحي على مسيرة حقوق الإنسان باهتا ومحدودا، بل إن كثيرا من الكنائس ورجال الدين أنفسهم انقلبوا على تعاليم الدين في مجال الحقوق والحريات، وشكّل هؤلاء مع الحكام والملوك سلطة دينية وسياسية مستبدة.

ثالثا: الحضارات المصرية: مرّت كثير من نُظم الحكم على بلاد مصر عبر التاريخ، واختلفت طرائق الحكم فيها من دولة لأخرى، حيث حكمها الفراعنة والهكسوس والرومان إلى أن فتحها المسلمون في عهد عمر رضي الله عنه.

ففي عهد الفراعنة نُميّز بين ثلاث مراحل: الدولة الفرعونية القديمة (200 ق م) كان الحكم فيها ملكيا مطلقا يقوم على فكرة ألوهية الملك، وليس من حق الشعب أن يشارك في شيء، وفي عام (2134 ق م) قامت الدولة الفرعونية الوسطى كنتيجة للثورة الشعبية على الظلم، وقد وضع ملوك هذه الدولة العدالة كأساس للحكم. أما الدولة الفرعونية الحديثة فقد بدأت عام (1570 ق م) حيث عاد النظام إلى سيرته الأولى، ولُقّب الحاكم بالفرعون وأصبح ملكه مطلقا وأدّعى الملك الألوهية كما جاء في القرآن الكريم.

أما في عهد الهكسوس الذي حكموا مصر 100 عام في أواخر حكم الدولة الفرعونية الوسطى ورغم شحّ المصادر التاريخية لهذه الفترة، إلا أن القرآن الكريم قد أعطى بعض الإشارات لهذا الحكم الذي وقعت فيه أحداث قصة سيدنا يوسف عليه السلام، حيث سُمّي الحاكم بالملك وليس بالفرعون، وأن المجتمع كان طبقي: حكام، حرفيين، فقراء، عبيد. ويروي المؤرخون أن الهكسوس قد عاملوا المصريين بالعنف والقسوة، غير أن حال الشعب قد تغيّر للأحسن عندما آلت الوزارة إلى سيدنا يوسف عليه السلام، لكن بعد وفاته عليه السلام اشتدّ ظلم الهكسوس للمصريين، فثاروا على حكمهم وأسسوا حكما وطنيا فرعونيا جديدا.

وفي عهد الإغريق "اليونان البطالمة" الذي يبدأ منذ دخول الإسكندر المقدوني لمصر عام (333 ق م) أقيم الحكم على أساس التفرقة العنصرية، حيث اعتبروا أنفسهم الجنس الممتاز، وفرضوا على المصريين أعمال السخرة في الأرض وحرموهم من الملكية ومن جلّ الحريات الشخصية، مما أدى إلى ثورة المصريين عليهم عدة مرات حتى انتهى حكمهم عام (31 ق م).

أما في عهد الرومان الذي بدأ عام (31 ق م) بعد انتصارهم على الإغريق، فقد ساروا كذلك على سياسة التمييز العنصري، حيث كان الرومان في الطبقة العليا صاحبة الامتيازات، ثم السكندريون ثم المصريون في الطبقة الأخيرة، حتى الأقباط لم يسلموا من الظلم والاضطهاد بسبب اختلاف المذهب، وقد ظلت مصر على هذا الحال حتى فتحها المسلمون.

رابعا: حضارات العراق: شهدت بلاد الرافدين أقدم الحضارات في العالم، كحضارة البابليين والأشوريين، وتشير الدراسات أن الحقوق والحريات لم تكن مجهولة لدى الأقوام العربية التي سكنت العراق، فالحرية والعدالة والمساواة كانت موجودة ضمن الكثير من القوانين والأحكام القضائية. وأهم هذه القوانين: قانون حمورابي ملك بابل (1792- 1750 ق م)، وقد عُثر عليه منقوشا على نصب حجري، وفيه يعرّف حمورابي نفسه بأنه الأمير الذي يخاف الله، وأنه يقيم العدل ويقتلع جذور الشر، وقد نوّه هذا القانون باحترام بعض الحقوق الأساسية خاصة حق الملكية.